دورة الزمن بين ترمب وإيران... الضغوط الاقتصادية سلاح جديد قديم

واشنطن- أ.ف.ب- أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترمب أنه اختار التعامل "بهدوء" مع إيران، مفضلا الركون الى الضغط الاقتصادي عليها بدلا من الرهان على الدبلوماسية أو شن ضربات عسكرية جديدة، في عودة الى أسلوب سبق أن اعتمده معها خلال ولايته الأولى، وتؤكد طهران أنه لن يبدل من مواقفها. وقال ترمب في اتصال مع موقع "أكسيوس" الإخباري الأميركي: "نحن نتعامل مع الأمر بهدوء"، مضيفا أن واشنطن تجري مع طهران "مفاوضات محدودة النطاق. نحن نكتفي بمراقبة إيران، مع تضخمها الاقتصادي الهائل وحقيقة أن لا مال لديها". ومن دون أن يستبعد بالمطلق شن ضربات إضافية، جدد ترمب هذا الأسبوع الحديث عن الرهان على الضغوط الاقتصادية لإلزام طهران على إعادة فتح مضيق هرمز الذي أغلقته، باستثناء فترات وجيزة وبشروط، منذ بدء الهجوم الأميركي الإسرائيلي عليها في 28 شباط/فبراير. وقال الاثنين الماضي: "إيران مفلسة، مفلسة تماما، وهم لا يدفعون رواتب جنودهم". وكرر أن نسبة التضخم في ايران تجاوزت 300 في المئة. والأربعاء الماضي، ألمح ترمب الى عدم وجود ضرورة ملحة للتحرك عسكريا ضد إيران في ظل الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على موانئها. وشبه ترمب هذا الحظر بـ"الجدار الفولاذي"، معتبرا أن طهران "عاجزة إزاءه". ورغم القيود التي تفرضها ايران على حركة الملاحة في هرمز، زعم ترمب أن واشنطن تفرض سيطرة كاملة على هذا المضيق الحيوي لإمدادات الطاقة والشحن البحري عالميا. ومنذ اندلاع الحرب في الشرق الأوسط، تحول مضيق هرمز الى نقطة تجاذب رئيسية بين واشنطن وطهران، مع تأكيد الأخيرة أن حركة الملاحة البحرية فيه لن تعود الى سابق عهدها، وهو ما ترفضه الولايات المتحدة وأطراف عدة.

تتمات

الاتحاد الأوروبي

وقالت كالاس إن «السلطات الإسرائيلية وافقت على تمديد ولاية بعثة المساعدة الحدودية وبعثة مساندة الشرطة المدنية الفلسطينية وسيادة القانون حتى 30 حزيران/يونيو 2027».

وأشادت المسؤولة الأوروبية بالقرار، واصفة إياه عبر منصة إكس بأنه «خطوة مهمة بعد أشهر من المفاوضات الدبلوماسية».

وأضافت أن «المهمتين تسعيان إلى تحقيق هدف واضح: المساهمة في جعل نقاط العبور أكثر أمانا وكفاءة، ودعم الشرطة الفلسطينية وتعزيز الاستقرار في المنطقة».

ولم ترد وزارة الخارجية الإسرائيلية على الفور على أسئلة وكالة فرانس برس.

قاض أميركي

ورأى قاضي بوسطن ريتشارد ستيرنز عدم كفاية الأدلة في دعوى الحكومة على جامعة هارفارد بمخالفة مادة في قانون الحقوق المدنية تحظر التمييز على أساس العِرق أو الجنسية أو غيرها من المعايير.

وكال ترمب وجه انتقادات حادة لعدد من الجامعات الأميركية، وفي مقدّمها كولومبيا وهارفارد، متهما إياها بالسماح بانتشار «معاداة السامية» خلال تظاهرات طالبية مؤيدة للفلسطينيين احتجاجا على الحرب الإسرائيلية على غزة.

واعتبرت وزارة العدل في الدعوى التي تقدّمت بها في آذار/مارس الماضي أن «هيئة التدريس وإدارة هارفارد تغاضت عن معاداة السامية والتمييز ضد اليهود والإسرائيليين».

وأضافت أن «هارفارد سمحت للمتظاهرين المناهضين لإسرائيل باحتلال مكتباتها، وباستمرار مخيم احتجاجي مناهض لإسرائيل لمدة 20 يوما في مخالفة لسياسة الجامعة».

لكن القاضي ستيرنز الذي تجاوب مع طلب هارفارد ردّ الدعوى، قال إن الوقائع التي أثارتها إدارة ترمب كانت «منعزلة» ولا تثبت تاليا عدم الامتثال لقانون الحقوق المدنية.

ويشكّل قرار المحكمة انتكاسة لحملة ترمب على أقدم جامعة في الولايات المتحدة.

وكانت إدارة ترمب جمدت كذلك مليارات الدولارات من التمويل المخصص لهارفارد بحجة سماحها بمعاداة السامية وتحيزها للتوجهات الليبرالية.

واعتبر قاض فيدرالي في أيلول/سبتمبر الفائت أن هذه الخطوة غير قانونية، وأمر بإعادة صرف تلك الأموال.

شهيدان وإصابات

موسميا للمزارعين في أراضي «المخروق» بقرية الجفتلك، شمال محافظة أريحا والأغوار، وأجبرت عائلة زعاترة على هدم ثلاثة منازل تابعة لها ذاتيا في جبل المكبر بالقدس المحتلة، بعد صدور قرارات هدم نهائية بحقها قبل نحو 15 يوما. ويعود المنزل الأول للمواطن محمد توفيق زعاترة، الذي يقطنه مع زوجته وبناته الثلاث، فيما يعود المنزل الثاني للمواطن خالد زعاترة وزوجته، بينما يسكن المنزل الثالث توفيق زعاترة وعائلته المكونة من ثمانية أفراد.

وأخطرت قوات الاحتلال بهدم أربعة منازل مأهولة، وعمارة سكنية مكونة من عدة طوابق، وشقتين سكنيتين، ومنزلا قيد الإنشاء، إضافة إلى مزرعة في بلدة كفر صور جنوب طولكرم.

وأخلت عائلة، فجر أمس، منزلها، في مخيم الجلزون شمال رام الله، تمهيدا لهدمه بعد أن أمهلتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي أسبوعا لإخلائه.

وأعاد مستوطنون، أمس، إقامة مستوطنة «غانيم» على أراضي المواطنين شرق مدينة جنين، بعد 21 عاما من إخلائها ضمن خطة «فك الارتباط» التي أقرها الاحتلال عام 2005.

وأغلقت قوات الاحتلال المداخل والطرق الفرعية على امتداد الشارع الرئيسي من دوار حداد حتى حاجز الجلمة العسكري، بذريعة تأمين الحماية للمستوطنين وقادتهم المشاركين في إعادة إقامة المستوطنة وفي مقدمتهم ما يسمى رئيس مجلس مستوطنات شمال الضفة يوسي دغان، ووزير الجيش يسرائيل كاتس، ووزير الاتصالات شلومو كرعي، وأعضاء كنيست.

وقال مسؤول ملف الاستيطان في محافظة جنين طارق اغبارية لـ»وفا»: إن عودة المستوطنين إلى مستوطنة «غانيم» تمثل تطورا خطيرا يعيد رسم خارطة المحافظة جيوسياسيا، ويفرض وقائع جديدة على الأرض.

وأضاف: أن إعادة إنشاء المستوطنة من شأنها «تقطيع أواصر المحافظة»، وتحويل المنطقة إلى ما يشبه الثكنة العسكرية، بما يزيد من وتيرة الاعتداءات والمواجهات، ويهدد التواصل الجغرافي بين التجمعات الفلسطينية.

وأشار اغبارية، إلى أن هذه الخطوة تعكس «سطوة المستوطنين ومجالس المستوطنات على حكومة الاحتلال المتطرفة»، وتقوض إمكانية إقامة دولة فلسطينية متواصلة جغرافيا.

وتأتي إعادة إنشاء «غانيم» بعد أيام من بدء الاحتلال هدم 27 مبنى في محافظة جنين، في وقت أعلن فيه وزير مالية الاحتلال بتسلئيل سموتريتش أن عمليات الهدم في منطقتي «غانيم» و»كاديم» تمهد لإعادة الاستيطان فيهما.

وكانت حكومة الاحتلال أقرت أواخر عام 2025 إعادة إقامة مستوطنتي «غانيم» و»كاديم»، ضمن قرار شمل إقامة أو إعادة تنظيم 19 مستوطنة في الضفة المحتلة.

يشار إلى أن خطة «فك الارتباط» نفذتها إسرائيل عام 2005، وانسحبت بموجبها من قطاع غزة وأخلت أربع مستوطنات في شمال الضفة هي «جانيم» و»كديم» و»حومش» و»سانور».

وفي آذار/مارس 2023، ألغى الكنيست بنودا من القانون كانت تحظر دخول المستوطنين إلى المستوطنات الأربع، ما مهد لعودتهم، ولا سيما إلى موقع مستوطنة «حومش»، حيث أعيد بناء مدرسة دينية، وترافقت عودة المستوطنين مع اعتداءات على المواطنين الفلسطينيين وإجراءات عسكرية شملت إقامة نقطة عسكرية وإغلاق طرق وتقييد حركة المزارعين.

ويأتي القرار في سياق مساع إسرائيلية لتوسيع السيطرة الاستيطانية في شمال الضفة المحتلة، من خلال تسهيل عودة المستوطنين إلى المواقع التي أخليت عام 2005، وتهيئة البنية التحتية والطرق والمواقع العسكرية اللازمة لذلك. كما يتزامن مع نقل صلاحيات ما تسمى «الإدارة المدنية» إلى الوزير المتطرف سموتريتش، بما يعزز، إجراءات الضم الفعلي للضفة المحتلة وفرض وقائع استيطانية جديدة تهدف إلى تقويض إمكانية إقامة دولة فلسطينية متواصلة جغرافيا.

وهاجم مستوطنون، منزلا ومزرعة في منطقة جبل القرن ببلدة المنيا شرق بيت لحم، وسرقوا أكثر من 100 رأس من الأغنام ومركبة، واقتلعوا أكثر من 100 شجرة زيتون، وشرعوا بإقامة بؤرة جديدة على أراضي قرية النزلة الشرقية شمال طولكرم.

وقال رئيس مجلس قروي النزلة الشرقية وائل كتانة لـ»الحياة الجديدة»: إن البؤرة الجديدة تمثل امتدادا لبؤرة قائمة، وتعمل على ربط مستوطنة «حرميش» بالبؤرة الرعوية المقامة في منطقة السنبلة التابعة لأراضي القرية.

واستولى مستوطنون إرهابيون على جرار زراعي من قرية برقا شرق رام الله، فيما اقتحم آخرون المسجد الأقصى المبارك بقيادة المتطرف «يهودا غليك» وأدوا طقوسا تلمودية، في باحاته.

شوكة في

اليد للمستوطنين.

ويؤكد أن جيش الاحتلال قطع المداخل الفرعية والطرق الرئيسة عن القرى الشرقية كلها، لتأمين وصول عشرات المستوطنين إلى المستوطنة.

وتناقلت وسائل الإعلام مشاركة ما يسمى رئيس مجلس مستوطنات شمال الضفة الفلسطينية المحتلة يوسي دغان، ووزير جيش الاحتلال يسرائيل كاتس، ووزير الاتصالات شلومو كرعي، وأعضاء كنيست، في إعادة إقامة المستوطنة، بعد ساعات من هدم 27 منشأة لمواطنين من قرى جنين الشرقية، بدعوى عدم الترخيص.

ويشير رواجبة إلى أن دير أبو ضعيف انفصلت تماما عن جنين، خلال ساعات إقامة المستوطنة، ولا يدري أهلها مصير أراضيهم الموزعة على جانبي الطريق الالتفافي، وشكل الاعتداءات التي يمكن أن يقدم عليها المستوطنون بحقهم.

ويؤكد أن بلدته خسرت من عودة المستوطنات جبل راس الطويل الممتد على نحو 240 دونما، ومنطقة خلايل فراج التي تقدر بنحو 200 دونم، عدا مصادرة أراض مجاورة للقرية ستلتهما بؤرة استيطانية رعوية.

ويقول بأن الخروج من دير أبو ضعيف والقرى الشرقية تحول إلى مغامرة محفوفة بالخطر.

ويشير رئيس مجلس قروي عابا الشرقية، برهان عزامطة، إلى أن الطرق الفرعية الرابطة بين قريته وجنين أغلقت تماما عدة ساعات، أمام 800 مواطن يقيمون في قرابة 150 منزلا.

ويبين أن من يضطر للوصول إلى المدينة الملاصقة للقرية، عليه أن يسلك طريقا طويلا من قرى دير أبو ضعيف وأم التوت والجامعة الأمريكية والزبابدة وقباطية، بمسافة نحو 40 كيلو مترا.

ويضع أهالي قرى جنين الشرقية وأحياء المدينة المتاخمة لموقع المستوطنين أيديهم على قلوبهم، خشية مصادرة أراضهم، أو عربدة المستوطنين الذين اقتحموا قبل أيام منزل المواطن أحمد السيد، في أطراف مستوطنة «غانيم»، وسرقوا مقتنياته منه، وعاثوا فيه خربا، في مشهد وثقته كاميرات المراقبة، خلال غياب أصحابه عنه.

الاحتلال يجبر

وقصي أبو ريدة.

وأشار الوادي إلى أن قوات الاحتلال حولت 16 منزلا في البلدة إلى ثكنات عسكرية.

وحسب مصادر محلية، اقتحم أكثر من 1000 جندي البلدة وانتشروا في مختلف المناطق الغربية والجنوبية منها.

ووجه السفير الأميركي مايك هاكابي انتقادات غير معهودة لتحركات المستوطنين في الضفة المحتلة لمحاصرتهم منازل مواطنين أحدهم يحمل الجنسية الأميركية، مع اعلان جيش الاحتلال أمس محاولته مجددا التحرك حيالهم.

وبدأ حصار المنزلين الأحد الماضي عندما نصب مستوطنون خيمة مؤقتة قرب منازل في قصرة، يعود أحدها لمواطن يحمل الجنسية الأميركية، ما أدى إلى منع وصول الإمدادات الى المنطقة، حسب سكان.

وقال هاكابي الذي يعد من أشد المؤيدين للمستوطنين: «لا مبرر لمثل هذا السلوك البلطجي». وأضاف في منشور على منصة إكس: «تصرفات من نفذوا عمل الترهيب المروع هذا الرامي إلى تخويف هذه الأسرة ومضايقتها، هي تصرفات مقيتة». وقال هاكابي إن إسرائيل، تدخلت في هذه المسألة بطلب من واشنطن.

من جانبه قال مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، إن اعتداءات المستوطنين وتعدياتهم على منازل المواطنين تصل حدودا لا تطاق، مطالبا سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإزالة المستوطنين الذين يمارسون العنف ضد آلاف المواطنين، ويستولون بصورة غير قانونية على الأراضي الفلسطينية ويوسعون المستوطنات.

وأوضح المكتب في بيان مساء أمس، أن إقامة بؤرة استيطانية قرب قصرة، في تشرين الثاني/نوفمبر 2025، أعقبها، وفق تقارير، سيطرة المستوطنين على المنطقة الواقعة غرب البلدة، ضمن المنطقة «ب»، بالتزامن مع تصاعد وتيرة اعتداءاتهم على المواطنين، بما شمل اقتحام المنازل والاعتداء الجسدي والتخريب والسرقة وإضرام النار، بما في ذلك استهداف مسجد.

وأشار إلى أن إحدى أبرز حالات عنف المستوطنين وقعت في تموز/يوليو الماضي، عندما قطع مستوطنون من بؤرة استيطانية في منطقة رأس العين بقصرة إمدادات المياه والكهرباء عن ثلاثة منازل فلسطينية قريبة.

وأضاف أن المستوطنين، في 9 آب/أغسطس الجاري، أغلقوا جميع البوابات والمداخل المؤدية إلى هذه المنازل، ونصبوا خيمة بينها، ومنعوا السكان من الدخول إلى المنطقة أو الخروج منها، ما أدى إلى محاصرة ثلاث عائلات فلسطينية تضم نحو 15 شخصا، بينهم طفلان على الأقل، داخل منازلهم، في ظل حالة من الخوف، ومن دون إمكانية تلبية احتياجاتهم الأساسية أو الوصول إلى المياه والكهرباء.

وحسب المكتب، طلبت العائلات من قوات الاحتلال المتواجدة في الموقع التدخل، إلا أنها لم تستجب، بل يبدو أن قوات الاحتلال منعت المسعفين والنشطاء المتضامنين والصحفيين من الوصول إلى العائلات.

ولفت إلى أن تسجيلات مصورة أظهرت جنودا من جيش الاحتلال يؤدون الصلاة إلى جانب المستوطنين في الموقع، وفي 12 آب/أغسطس، قام الجنود بإزالة خيمة المستوطنين من دون إبعادهم أنفسهم، الذين ما زالوا حتى أمس الخميس، يحيطون بالمنازل.

وقال مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إن هذه الأعمال الإجرامية التي يرتكبها المستوطنون، بدعم أو موافقة ضمنية من إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، تجعل حياة العائلات الفلسطينية لا تطاق، وتهدف بوضوح إلى إجبارها على مغادرة منازلها وأراضيها، محذرا من أن الوقت ينفد أمام العائلات الثلاث، في ظل خطر تعرضها للتهجير القسري.

وأشار إلى أن محكمة العدل الدولية أكدت أن جميع المستوطنات غير قانونية، وأن على إسرائيل وقف جميع الأنشطة الاستيطانية، وإخلاء جميع المستوطنين، بمن فيهم الذين يرهبون الفلسطينيين في قصرة وجالود، وإنهاء وجودها غير القانوني في الضفة الغربية.

وشدد المكتب على ضرورة أن تلتزم إسرائيل، في غضون ذلك، بالتزاماتها بموجب القانون، بما يضمن أمن السكان الفلسطينيين المحليين، ويشمل ذلك منع هجمات المستوطنين الموجودين بصورة غير قانونية في الضفة الغربية، والتحقيق فيها، وضمان مساءلة جميع المسؤولين عن ارتكابها أو دعمها أو التسامح معها، بما في ذلك فرض عقوبات تتناسب مع التجاوزات والانتهاكات المرتكبة.

وقال جيش الاحتلال أمس إنه أرسل قواته مرة أخرى ليلا إلى المنطقة، حيث فككت تجمعين للمستوطنين قرب المنازل المحاصرة، واعتقلت مستوطنا واحدا.

وقال شهود عيان إن المستوطنين الآخرين بقوا في المنطقة فوق الصخور.

وقالت عائشة حسن من أحد المنازل المحاصرة: «لقد أزيلت الخيمة بالكامل، إلى جانب ممتلكات المستوطنين».

وأضافت لوكالة فرانس برس: «المستوطنون منتشرون في المناطق القريبة على التلة المجاورة. حتى الآن، لم يتمكن أحد من إيصال الطعام والمواد التموينية إلينا لأن المنطقة مغلقة تماما من قبل الجيش».

وتبدو الانتقادات الأميركية لافتة بشكل خاص لأنها صادرة عن هاكابي المعروف بتأييده الاستيطان في الضفة المحتلة. وقال عوديد رفيفي، الرئيس السابق لما يسمى مجلس مستوطنة إفرات، إن هاكابي هو «أعظم أصدقاء مشروع الاستيطان في الولايات المتحدة».وأضاف: «إذا كان صديق حقيقي مثل هاكابي مضطرا لضرب الطاولة بيده، فحينها علينا جميعا أن نتوقف ونسأل كيف ضللنا الطريق، وأن نصحح ذلك فورا».

الأمم المتحدة

على فقدان أموال من بين مقتنياته، أقدم جنود إسرائيليون على ضربه وتقييد يديه بالأصفاد وسحبه على الأرض واحتجازه في غرفة صغيرة، قبل نقله إلى حافلة».

وأوضح البيان انه في حالة أخرى، وردت تقارير عن عمليات تفتيش متطفلة غير ضرورية ومعاملة مهينة. فقد أفادت امرأتان كانتا تعودان معا بأنه جرى اقتيادهما كل على حدة إلى أماكن مغلقة وإخضاعهما لتفتيش جسدي متطفل من قبل مجندة إسرائيلية، حيث طلب منهما خلع ملابسهما بينما كانت كاميرا مراقبة تقوم بتصويرهما، وذلك بعد أن أدى عقد معدني كانت ترتديه إحداهما إلى إطلاق إنذار أمني.

وقال ان هذه التقارير تتطابق مع المخاوف التي جرى توثيقها خلال عمليات عبور سابقة، حيث وصف عائدون تعرضهم لإساءات فظية وترهيب واستجوابات ومعاملة عنيفة وسرقة محتويات أمتعتهم.

ويواجه الأطفال أحوال ضعف إضافية. فقد وصلت طفلة تبلغ من العمر أربع سنوات إلى غزة بمفردها بعد أن منع والدها من العودة إلى غزة. وعند وصولها، اضطرت الجهات الإنسانية الشريكة إلى الشروع في إجراءات تتبع أفراد الأسرة للمساعدة في لم شملها مع والدتها وعمها.

وقال آجيت سونغاي، مدير مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية: «تشكل هذه الانتهاكات التي نشهدها بحق الفلسطينيين العائدين إلى غزة جزءا من نمط أوسع من الانتهاكات ونزع الصفة الإنسانية.

نادي الأسير

أرقاما متباينة بشأن أعداد جثامين الشهداء الفلسطينيين المحتجزة لديها، بينهم نساء وأطفال وأسرى ومعتقلون.

وأضافا أن خطورة الرقم المعلن لا تكمن في حجمه فحسب، وإنما في دلالته على اتساع نطاق هذه السياسة واستمرارها، وفي حقيقة أن سلطات الاحتلال تواصل إخضاع جثامين الشهداء لمنظومة من القيود والإجراءات التي تمتد آثارها إلى العائلات الفلسطينية، وتبقيها في حالة من الانتظار والفقد المفتوح.

إسرائيل توسع

في بلدتي مجدل زون والمنصوري والأودية المحيطة بهما كذلك تعرضت مرتفعات علي الطاهر شرق النبطية لقصف مدفعي بالتزامن مع قصف طال المناطق المحيطة بها.

وحسب مصدر دبلوماسي لقناة «ام. تي. في» فإن لبنان الرسمي تبلغ بأن المستوى السياسي في إسرائيل سمح للجيش بتنفيذ تفجير في منطقة علي الطاهر وأن سلسلة من التفجيرات قد تسبق القبول بوقف إطلاق النار.

أما في القطاع الشرقي، فدوّى انفجار كبير في محيط الخيام سُمع صداه في المناطق المجاورة، بينما تعرض محيط كفرشوبا لقصف مدفعي تزامن مع إطلاق رشقات رشاشة من موقع رويسات العلم باتجاه محيط البلدة، كما أفيد عن إحراق عدد من المنازل في بني حيان وتفجير ضخم في الطيبة.

وفي زوطر الشرقية، تحدث الجيش اللبناني عن تفجير مبنى البلدية إضافة إلى المدرسة الرسمية والمستوصف وحضانة الأطفال وعدد من المنازل معتبرا أن الاعتداءات الإسرائيلية تعرقل استكمال انتشار الجيش وعودة الأهالي إلى بلداتهم. ويأتي هذا التصعيد الميداني بالتزامن مع موقف إسرائيلي أكثر تشددا بشأن مستقبل الانتشار جنوبا، فقد أعلن وزير جيش الاحتلال الإسرائيلي يسرائيل كاتس أن الجيش سيبقى في ما تصفه إسرائيل بـ»المنطقة الأمنية» في جنوب لبنان وسيواصل تنفيذ عمليات هدم المنازل والبنى التحتية . هذه التصريحات أثارت ردا أميركيا لافتا. وقال مسؤول في وزارة الخارجية الأميركية: «إن واشنطن تتوقع من جميع الأطراف الالتزام بالإطار الذي وافقت عليه»، مشيرا إلى أن إسرائيل أوضحت سابقا أنها لا تهدف إلى احتلال أراض لبنانية، وأن أي وجود عسكري دائم في جنوب لبنان لا يتماشى مع التزامات الإطار ولا مع السلام والأمن طويل الأمد لكلا البلدين .

وشدد على أن «هذه التصريحات تتعارض مع تأكيدات إسرائيل السابقة بأنها لا تملك أي طموحات إقليمية في لبنان وتقوض الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تثبيت الاستقرار في المنطقة.

وبذلك يبدو المشهد الجنوبي محكوما بمسارين متناقضين: مسار ميداني إسرائيلي يسعى إلى تثبيت واقع أمني وعسكري جديد عبر استمرار العمليات والتدمير، ومسار دبلوماسي تقوده الولايات المتحدة الأميركية يفترض إعادة الانتشار التدريجي وتعزيز سلطة الدولة اللبنانية التي طالبت بدورها واشنطن بحسم وقف النار وتوسيع المناطق التجريبية قبل الذهاب الى جولة المفاوضات المقبلة.

ويبقى الرهان على ترجمة واشنطن اعتراضها على استمرار الوجود الإسرائيلي في الجنوب إلى خطوات وضغوط فعلية تدفع تل أبيب إلى تعديل سلوكها الميداني، وسط ترقب الجنوبيين الذين يدفعون ثمن حرب تتجاوز كلفتها القصف والدمار لتطال منازلهم وأرزاقهم وأرضهم وحقهم في العودة، فيما يواجهون خطر تحول التدمير والتهجير إلى واقع دائم تحكمه الحسابات الأمنية والسياسية لا تفاهمات التهدئة والاستقرار.

الحياة الجديدة
صحيفة يومية سياسية
أسسها نبيل عمرو وحافظ البرغوثي سنة 1995م

رئيس التحرير
محمود أبو الهيجاء

جميع الآراء الواردة في المقالات المنشورة على الصفحة الأخيرة تعبّر عن رأي كتابها ولا تعبّر بالضرورة عن رأي الصحيفة

البريد الالكتروني والانترنت
alhaya-news95@alhaya.ps
www.alhaya.ps

العنوان:
البيرة - شارع النور، بجانب المدرسة الشرعية
هاتف: 2407252 / 2407251
فاكس: 2407250
ص.ب: 1882 / رام الله
ص.ب: 4440 / البيرة

الطباعة: مؤسسة دار الحياة للصحافة والطباعة والنشر